



## الخبر:

### سلطات أوسع للمحافظين فى مشروع قانون التخطيط الموحد

يبدأ مجلس النواب مناقشة مشروع قانون التخطيط الموحد، خلال وقت قريب، بعد ما انتهت وزارة التخطيط برئاسة الدكتورة هالة السعيد من إجراء تعديلات عليه بعد مرور نحو 40 عاما على القانون القديم، وإحالته لمجلس الدولة، ويأتى ذلك بعد ما فرضته تلك الأعوام من مستجدات، مع تبنى الدولة لاقتصاد تنافسى والتحول إلى اللامركزية، والعمل على تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة 2030.

القانون سيعطى سلطة أكبر المحافظين فى إطار اللامركزية، على أن تقوم الحكومة بدور المراقب، وذلك فى إطار جهود الدولة لسد كل تلك الفجوات التنموية بين المحافظات، وإعطاء دفعة للمشروعات والخدمات.

المصدر: (اليوم السابع بتصريف الثلاثاء، 02 يناير 2018)

## التعليق على الخبر

- أكدت وزيرة التخطيط إلى الحاجة لتحديث منظومة التخطيط والمتابعة بعد وجود فجوات تنموية بين الأقاليم والمحافظات تم رصدها ولا يمكن مواجهتها إلا بتحديث منظومة التخطيط، لافتة إلى أن القانون الجديد سوف يتغلب على إشكاليات التخطيط الحالى ويدعم منظومة التخطيط الإقليمى بما يجعلها أكثر فعالية ويطور منظومة المتابعة للتأكد من كفاءة وفعالية توزيع الاستثمارات العامة.

- مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.
- جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.
- قامت بالتعليق على هذا العدد: هبة عبد الدايم

- إن مشروع القانون يعطى مرونة للمحافظين فى إطار اللامركزية، وذلك فى إطار جهود الدولة لسد كل تلك الفجوات التنموية بين المحافظات ومراعاة البعد المكاني للتنمية واحتواء الفئات الأقل دخلاً. وإعطاء المحافظين حرية أكثر بإدارة محافظتهم، مما يساهم فى إصلاح الجهاز الإدارى للدولة وذلك سيضمن إزالة التناقضات والتضارب بين الخطط، والتنسيق بين المحافظات والمحليات وتيسير العمل أكثر.
- أن التعديلات على مشروع القانون هدفها إحداث نوع من التنسيق المتكامل بين وزارات الدولة وأجهزتها، ولتيسير وفقاً لرؤية مصر 2030 وضمان ألا يوجد تضارب بين الخطط المختلفة.
- وبحسب المعلومات المعلنة من الوزارة، فإن القانون يساهم أيضاً فى تحديد الوثائق التخطيطية على المستوى القومى والإقليمى والمحلى، ويوضح العلاقة التكاملية بين المخططات العمرانية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإحكام التناسق بين التنمية القطاعية والتنمية المكانية
- وينص القانون الجديد على مساواة المخصصات التى توجه لكل محافظة بغض النظر عن الفروقات الطبيعية بين محافظة وأخرى، وبغض النظر عن الفجوات التنموية فى كل محافظة، وإنشاء مجلس أعلى للتخطيط والتنمية المستدامة برئاسة رئيس الجمهورية ليكون هدفه تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بالتخطيط والتنمية، بما يمكن من تنفيذ استحقاقات استراتيجية التنمية المستدامة: مصر 2030.
- كما يضع مشروع القانون مجموعة من المبادئ التخطيطية التى شهدها علم التخطيط الحديث والممارسات الدولية الناجحة (الاستدامة، التنوع، المرونة، التنمية المتوازنة، المشاركة والانفتاح على المجتمع، تشجيع الابتكار)، وسيعطى سلطة أكبر للمحافظين فى إطار اللامركزية، على أن تقوم الحكومة بدور المراقب، وذلك فى إطار جهود الدولة لسد كل تلك الفجوات التنموية بين المحافظات، وإعطاء دفعة للمشروعات والخدمات.
- أبرز المزايا التى يحملها القانون الجديد.
  - ينص القانون الجديد على مساواة المخصصات التى توجه لكل محافظة بغض النظر عن الفروقات الطبيعية بين محافظة وأخرى، وبغض النظر عن الفجوات التنموية فى كل محافظة.
  - من المقرر وفق هذا القانون، إنشاء مجلس أعلى للتخطيط والتنمية المستدامة برئاسة رئيس الجمهورية ليكون هدفه تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بالتخطيط والتنمية، بما يمكن من تنفيذ استحقاقات استراتيجية التنمية المستدامة: مصر 2030.
  - يضع مشروع القانون مجموعة من المبادئ التخطيطية التى شهدها علم التخطيط الحديث والممارسات الدولية الناجحة (الاستدامة، التنوع، المرونة، التنمية المتوازنة، المشاركة والانفتاح على المجتمع، تشجيع الابتكار).
  - القانون سيعطى سلطة أكبر للمحافظين فى إطار اللامركزية، على أن تقوم الحكومة بدور المراقب، وذلك فى إطار جهود الدولة لسد كل تلك الفجوات التنموية بين المحافظات، وإعطاء دفعة للمشروعات والخدمات .
  - يهدف القانون إلى تطوير قدرات الحكومة فى مجال التخطيط بهدف زيادة الاعتماد على منهج التخطيط بالمشاركة وليس التخطيط المركزى، كما يهدف القانون إلى تكامل التخطيط الاقتصادى والاجتماعى والبيئى مع التخطيط العمرانى.